

العنوان:	التصوف المغربي وآفاق البحث
المصدر:	أعمال الندوة العلمية الدولية : واقع وآفاق البحث في تاريخ الفكر بالغرب الإسلامي - مراجعات في الفلسفة والتصوف وأصول الفقه
الناشر:	جامعة ابن طفيل بالقنيطرة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومركز روافد للدراسات والأبحاث في حضارة المغرب وتراث المتوسط
المؤلف الرئيسي:	بنكيران، محمد
المجلد/العدد:	مج1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
مكان انعقاد المؤتمر:	القنيطرة
الهيئة المسؤولة:	جامعة ابن طفيل بالقنيطرة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومركز روافد للدراسات والأبحاث في حضارة المغرب وتراث المتوسط
الشهر:	فبراير
الصفحات:	89 - 99
رقم MD:	1022283
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	التصوف، الفكر المغربي، المجتمع المغربي

التّصوف المغربي وآفاق البحث

د. محمد بنكيران
جامعة ابن طفيل - القنيطرة

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل للقائمين على هذه الندوة المباركة، الذين نعتقد أنهم وفقوا إلى حد كبير في اختيار موضوعها وتوقيتها وفضائها ومخاطبيها، والشكر كذلك لجميع من أسهم في دعمها وإنجاحها وتوفير الإمكانات لعقدها في هذه الظروف الجميلة، مخصصا بالذكر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة في شخص عميدها المحترم، وسائر العاملين معه والمساعدين، والشكر موصول للسادة الأساتذة الذين نشرف وتشرف كليتنا في هذا اليوم المبارك بمداخلاتهم ومشاركاتهم العلمية، ثم للجمهور الكريم ترحابي وتقديري على هذا الدعم الخاص بحضوره وتتبعه، فللجميع شكري وامتناني، وأملنا كبير بالنظر لكل هذا أن تتكلل أعمال هذه الندوة بالنجاح الكامل والتوفيق والسداد.

هذا، وإن مما يحسب لهذه الندوة ويدخل في دائرة حسناتها وإيجابياتها، كونها عملت على إدخال قضية التّصوف إلى هذا الفضاء العلمي الذي ظل لمدة طويلة بعيدا عنه وغير منشغل به.

والجميل في ذلك هو أن هذا الدخول وقع من البوابة المعرفية الأكاديمية، وهو أمر طالما انتظرناه لأنه من ناحية هو الأنسب للجامعة والأليق بها، ولأنه من ناحية أخرى لا يمكن المراهنة على تطوير البحث في التّصوف ولا تحقيق الإضافات العلمية الوازنة خارج أسوار الجامعة ومختبراتها.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أننا نبقى في حاجة ماسة بعد ذلك إلى أن يظل البحث المعرفي في التّصوف محصناً من جميع أنواع الانحرافات، مستحضرين هنا قولة الإمام مالك رحمه الله المشهورة: «من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق، ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسق، ومن جمع بينهما فقد تحقق»[1]، فلهذا نحتاج في التّصوف إلى حصانة منهجية وأسس فقهية وشرعية، وتمكن علمي متين، حتى يكون إنتاجنا المعرفي في هذا المجال مفيدا وإيجابيا وذا أهمية.

1 - زروق، أحمد بن أحمد البرنسي، قواعد التّصوف، ضبط وتحقيق: محمود بيروتي، دمشق- 1424هـ2004- (ص. 15).

ولسنا هنا ننكر أو ننسى أن التّصوف يتقاطع مع علوم كثيرة، وأنه يتقاطع بالخصوص مع العلوم الفلسفية، بل يصح أن نعتبره نظرا فلسفيا عميقا في النص الشرعي من قاعدة تفكير إسلامية، ولهذا وجب التعامل مع الفكر الصّوفي على هذا الأساس.

ولئن كان التّصوف يقترن في مخيلة الكثيرين بالخرافة والأسطورة، فإن مجرد دخوله إلى الجامعة يدحض ذلك ويفنده، إذ كيف يستقيم بحث ما ليس بعلم فيما هو فضاء علمي صرف.

فالحمد لله أن دخل هذا المكون العظيم من مكونات هويتنا وثقافتنا وتراثنا وتفكيرنا، إلى كليتنا على هذا النحو.

ومن جميل الموافقات أن كان دخوله متزامنا مع مرحلة التوهج والعطاء والألق، وربما النضج الفكري والمعرفي.

ثم إننا حين نجتمع لتكريم الأستاذ الدكتور عبد المجيد الصغير، اعتباراً لدرجته في العلم والرسوخ والتكوين، ولتاريخه المشرف في البحث العلمي والإنتاج المعرفي، فإننا نسعى بذلك إلى تجسيد وإشاعة إحدى القيم الأخلاقية الجميلة، وهي قيمة الاعتراف، ونعني بها التقدير والإجلال لشخصه أولا، ثم الاحتفاء بما أسدى وقدم من عطاءات وإسهامات نعتقد أنها جديرة بالإفادة والاستلهام.

وإذا كان المحتفى به قد خصص للتصوف حيزا كبيرا من وقته وجهده، فإن هذا الاعتراف يتسع ليشمل المشتغِل والمشتغَل عليه في آن، وبناء على ذلك يكون من غير المقبول الاستمرار في لمز التّصوف بما يتنافى مع هذه الحقائق.

فما هو التّصوف إذن؟

هذا سؤال نحتاج إليه في مطلع هذه الندوة المباركة، لنضع القدم على الطريق الصحيح، ولنكون على بينة من أمرنا، واطلاع كاف على ما نحن بصدد بحثه ومناقشته، وذلك اعتبارا لكون الخصومة التي طبعت علاقة البعض بالتّصوف والتي باتت سياقاتها وعواملها مكشوفة الآن أدت إلى غياب المعرفة الكافية به وبحقيقته على النحو المطلوب.

وإذا كان الاتجاه العام في الوقت الراهن يسير في طريق المصالحة مع التّصوف، فإن ما ينبغي التركيز عليه بالدرجة الأولى هو تناوله من خلال مقاربات معرفية عالية المستوى، تسهم في تأسيس

التصور الصحيح لكل من ماهيته وحقيقته، ثم لقضاياه ومكوناته، وتفسح المجال للدارسين لتطوير معطياته واستثمارها في المجالات التي هي بحاجة إليه، في إطار القراءة النقدية الحصيفة، مع مراجعة جريئة لسائر الأفكار الرائجة حوله على أساس علمي دقيق وسليم.

وإذ نعقد العزم على ذلك، نجد من اللازم أولا بيان تصنيفه من الزاوية العلمية، وتحديد ما إذا كان يدخل في خانة العلوم أم لا، لما لذلك من تأثير على مسار النقاش، وابتناء كثير من المسائل والقضايا عليه.

والذي يظهر من تعامل العلماء أنهم درجوا على اعتباره من ضمن العلوم، والأمر هنا يتعلق بجمهرة من المشاهير الأعلام الكبار، ومنهم العلامة عبد الرحمن ابن خلدون (تـ 808 هـ)[2]، والشيخ أحمد زروق البرنسي(تـ 899 هـ)، والشيخ زكريا الأنصاري (تـ 926 هـ)، والإمام الحسن بن مسعود اليوسي (تـ 1102 هـ)[3]، والعلامة محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي (ت1376ه) [4]، ثم العلامة القنوجي (تـ 1307 هـ)[5].

وقد ذهب العلامة الحجوي في هذا السياق إلى اعتبار التّصوف أحد العلوم الفلسفية الدالة على إبداع العقل الإسلامي فقال: «التّصوف فلسفة كمالية لعلمي التوحيد والفقه منزل منهما منزلة علم البديع من علمي المعاني والبيان من جملة المكملات التحسينية».[6]

ومع أن التّصوف يغلب عليه الطابع العملي الرياضي، إلا أن وضع أسسه وإنشاء معالمه تم على أساس علمي ومنهجي، شأنه في ذلك شأن سائر العلوم التي وجدت عند المسلمين، ولهذا كانت أوائل المؤلفات فيه متزامنة مع أوائل المؤلفات في العلوم الأخرى؛ وبيان ذلك أن من أوائل ما ألف في التّصوف كتاب الكلاباذي (تـ 380 هـ) وهو: «التعرف لمذهب أهل التّصوف»، وهي نفس

---

2 - قال في تعريفه: «الفصل السابع عشر في علم التّصوف هذا العلم من العلوم الشّرعيّة الحادثة في الملّة». مقدمة ابن خلدون تحقيق خليل شحادة بيروت 1408 هـ 1988- م (ص. 611).

3 - يقول عنه في كتابه «القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم»، تحقيق: حميد حماني اليوسي، المحمدية 2013 م (ص. 185):» علم التّصوف وهو فقه أيضا (..)».

4 - عرفه بقوله التّصوف: «هو العلم بتجريد القلب لله وخلوه مما سواه بمعنى تصفية النفس من رعوناتها، والقيام بالورع في الدين، وترك ما يريب إلى ما لا يريب، مع الإكثار من العبادات والذكر، وعدم الغفلة عن الله، وصون الوقت أن يذهب إلا فيما يفيد، ومحاسبة النفس على الأنفاس». الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي بيروت 1416هـ1995-م (ج. 2، ص.55)

5 - قال في تعريفه: «علم التّصوف هو علم يعرف به كيفية ترقي أهل الكمال من النوع الإنساني في مدارج سعادتهم والأمور العارضة لهم في درجاتهم بقدر الطاقة البشرية». أبجد العلوم، 1423 هـ2002- م (ص.323)

6 - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، (ج. 2، ص. 62).

الفترة التي ألف فيها المحدث الرامهرمزي (تـ 360 هـ) كتابه في علوم الحديث: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، والإمام الجصاص الأصولي (تـ 370هـ) كتابه في الأصول: «الفصول في الأصول»، والفقيه المالكي ابن أبي زيد القيرواني (تـ 386هـ) كتابه: «متن الرسالة» وكتابه: «النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأُمهات»، والإمام الطحاوي (تـ 321 هـ) وهو ليس ببعيد عن هذا الفترة هو صاحب أسبق كتاب في العقيدة هو معروف ومشهور.

وهذه الحقيقة هي التي أشار إليها الحجوي بقوله: «لما ظهرت الحركة العلمية في العالم الإسلامي، دونوا علم التّصوف في جملة ما دون من العلوم، وقد وضعوا في ذلك كتبا مهمة تعد مكملة للفقه والعقائد»[7].

وهذا إنما يدل على دخول التّصوف في نفس الدورة العلمية التي أطرت كل العلوم على مستوى التأسيس والتعامل والتوقيت.

وإذا كانت بعض أنواع العلوم قد تأخر فيها التدوين إلى ما بعد هذه الفترة، فإن ذلك يؤكد أسبقية التّصوف في هذا المجال، وتلك ميزة أخرى تحتاج إلى دراسة خاصة لإيجابياته وخواصه على هذا المستوى.

هذا، وإن مما يتصل بهذا الأمر اتصالا وثيقا مما ينبغي التطرق له من الزاوية المعرفية تحديدا، قضية تعريف التّصوف وتحديد ماهيته وحقيقته، وذلك لأن من مسلمات البحث العلمي أن تحديد المفهوم لأي قضية بحثية أو معرفية مطلب أساسي وضروري، وذلك لأجل معرفة حده وموضوعه ووظيفته وأهدافه، وتمييز ما هو علم عن غيره، ومعرفة ما يتقاطع معه من العلوم. ومعلوم ما لهذا من الفائدة والضرورة والحاجة من حيث إنتاج المعرفة المنتظر من الجامعات، والذي ينبغي أن يتوخى التجديد والإبداع كما هو معلوم.

واعتبار لكل هذا، نشير إلى أنه لا يمكننا اعتماد تلك التعريفات الكثيرة المبثوثة في كتب التّصوف والتي وصلت عند أبي نعيم الأصبهاني على سبيل المثال في حليته إلى ألف تعريف، وإلى ألفين عند الشيخ زروق في قواعده، وذلك لسبب واضح هو أنها وردت في سياق آخر بعيد عن

7 - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، (ج. 2، ص. 63).

السياق المعرفي الذي نتحدث عنه ونروم تأسيسه، وبيان ذلك أن هذه التعريفات صدرت عن أصحابها في غير سياق التحديد المجرد لأنهم أهل مقامات وأحوال، فكانت انعكاسا لذلك وتعبيرا عنه بالدرجة الأولى، ولذلك وجد للواحد منهم في بعض الأحيان أكثر من تعريف كالإمام الجنيد وغيره، وقد نبه على هذا الملحظ المنهجي الدقيق العلامة اليوسي رحمه الله بكلام في غاية النفاسة والدقة فقال: «وحقيقته (التّصوف) تظهر مما قررنا في أوصاف أهله، ولكن لاختلاف مشارب أهله، وتعبير جلهم بلسان المعرفة المختصة بالجزئيات، لا بلسان العلم الضابط للقوانين، عبر عنه كلٌّ بما يوافق مقامه»[8].

فبناء إذن على كل ما سبق من شهادات العلماء وتكامل علم التّصوف في عناصره ومكوناته مع أمور أخرى لم يتسع المقام لذكرها ،مما هو شرط لإثبات علميته، نجتهد في تعريفه من المنظور المعرفي التجريدي فنقول: «التّصوف نسق معرفي وسلوكي إسلامي، يهتم ببناء الإنسان، نفسياً وروحياً وأخلاقياً، لأجل تحقيق سعادته، انطلاقا من قراءة خاصة للنص الشرعي».

ومعنى هذا أن التّصوف ينبغي التعامل معه على أساس أنه نسق متكامل، مركب من مستويين اثنين: معرفي وسلوكي، وأن غايته هي منتهى الغايات لكونها تتعلق ببناء الإنسان من خلال أبعاده الثلاثة: النفسي والروحي والأخلاقي، وأن معتمد التّصوف في ذلك هو قراءته الخاصة للنص الشرعي في طريقتها ومنهجها وأدواتها.

وهذه العناصر بهذا التركيب المذكور لها أهميتها البالغة على مستوى التصور والتحليل والتعامل مع التّصوف.

ولهذا نشير هنا بالمناسبة إلى أن مصطلح التّصوف لا يمكن أن يعوض بأي مصطلح آخر بديل، كما يقترح ذلك بعض الدارسين في سياق الدفاع عنه أو إثبات الحاجة والضرورة إليه، وذلك بسبب انعدام واحد أو أكثر من تلك المكونات والعناصر التي يتكون منها النسق الصّوفي.

فما هي عناصر وأركان النسق الصّوفي؟

يتأسس التّصوف على أربع دعائم استقر عليها أمره بفضل جهود دارسيه ومؤسسيه، هي:

---

8 - اليوسي، الحسن بن مسعود، مصدر سابق، (ص. 186).

أولا: دعامة العرفان، وهي متعلقة بالمعرفة وطرق تحصيلها في نظر الصّوفية وهو أمر يتحقق بالكشف، ويتغيى ما هو حق ومطلق، وليس الظاهر والنسبي فقط.

ثانيا: دعامة المجاهدة وهي مرتكز التدين، وتتعلق بالأفعال والأقوال والخواطر، وعلى الصّوفي أن يقوم بالمجاهدة على هذه المستويات كلها للوصول إلى حالة عالية من الصفاء الروحي والباطني والأخلاقي، ثم لا تكون منه العبادة بعد ذلك إلا على هذا النحو وفي هذا الإطار، فيكون له بذلك ارتقاء إلى مستوى تقترن فيه العبادة بالأذواق والمواجد، ويستمر بذلك عروج الصّوفي في مقامات إيمانية عالية تكون سببا في ورود أحوال خاصة بحيث يكون لكل مقام منها حال أو أحوال.

ثالثا: دعامة الآثار والنتائج والمقصود بها ما ينتج عن ذلك لدى الصّوفي من قدرات وطاقات غير معهودة بمقتضى العادة ، كالقدرة على التصرف في العوالم والأكوان بالخوارق والكرامات.

رابعا: دعامة اللغة ومعناها أن للصوفي لغة خاصة وعبارات لا تشبه المعروف والمألوف، وذلك لأنه يضطر بفعل خصوصية التجربة ونوعية الآفاق التي يرتادها، والمشاهدات والأحوال الواردة عليه، إلى استعمال لغة خاصة يكون حيز الإلغاز والغموض فيها كبيراً وهو ما يوقع فيما يسمى عندهم بالشطحات.

ومن هنا كان للصوفي قراءته الخاصة للنص الشرعي ومنهجه المتميز الذي لا يعارض قراءة الفقيه والمفسر، وإنما يزيد عليه ويتيح من المعارف والمدارك ما لابد منه في مجال اشتغال الصّوفي.

وبناء على ذلك، كان لمفهوم التدين في التّصوف أبعاد أخرى أتاحت الكثير من الإبداع والإضافة والتميز.

وإلى هذا يشير الشيخ زروق رحمه الله في القاعدة السادسة والخمسين من قواعد في التّصوف فيقول: «نظرُ الصّوفي للمعاملات أخص من نظر الفقيه، إذ الفقيه يعتبر ما يسقط به الحرج، والصّوفي ينظر فيما يحصل به الكمال. وأخص أيضاً من نظر الأصولي، لأن الأصولي يعتبر ما يصح به المعتقد، والصّوفي ينظر فيما يتقوى به اليقين. وأخص أيضاً من نظر المفسر وصاحب فقه الحديث، لأن كلاً منهما يعتبر الحكم والمعنى ليس إلا، وهو يزيد بطلب الإشارة بعد إثبات ما أثبتناه، وإلا فهو باطني خارج الشريعة، فضلاً عن المتصوفة، والله سبحانه أعلم».

ويعني هذا من بين ما يعني أن التكاليف الشرعية في المنظور الصّوفي أشد وأدق، وأوسع وأشمل وأشق.

الميزات المنهجية للنظر الصّوفي في النص الشرعي:

بالاعتماد على ما ذكره الشيخ زروق من أن النظر الصّوفي في النص يتفوق على النظر الفقهي وغيره من الأنظار، فإننا نجد أنفسنا بحاجة إلى تقويم التّصوف من هذه الناحية، وتحديد ما له من الميزات في هذا المجال.

ونشير ابتداء إلى أن القراءة الصّوفية تمتح من العلوم الضرورية والأساسية لفهم النص وتعتمد معطياتها ونتائجها لترتاد بعد ذلك آفاقا جديدة وبديعة في الاستنباط والتأويل.

وإذا كانت بعض هذه العلوم قد نهجت منهج التتبع الجزئي لمعاني النصوص بحكم طبيعة اشتغالها وعلاقتها بالنص، والمقصود بذلك أساسا العلوم التفسيرية للقرآن والسنة وما تعتمده من علوم اللغة وغيرها، فإن التّصوف قد سار في اتجاه آخر يمكن وصفه بالكلي والموضوعي، وذلك لأنه حدد موضوع بحثه في النص في قضيتين مفصليتين هما: معرفة الله ومعرفة النفس؛ وذلك بغاية تزكية أحوال هذه النفس في اتجاهات ثلاثة: مع ذاتها ومع الله ثم مع الناس وسائر الكائنات، ومن ثم راح يتتبع في النص كل ما له صلة بذلك من خلال قراءة شمولية مقاصدية، تتوخى تركيز المعاني لكل قضية مع الربط بما هو عملي وتكليفي بمفهوم خاص ومغاير لمفهوم التكليف في علم الفقه.

وهكذا نجد الصّوفي حينما يتكلم فإنه يقدم زبدة ما في القرآن الكريم والسنة النبوية بخصوص قضية ما على هيئة كل معرفية شمولية متجانسة ومتكاملة.

ومن يقرأ كتابات أبي سعيد الخراز والحكيم الترمذي والحارث المحاسبي وأبي طالب المكي وابن عطاء الله السكندري.. يجد مصداق هذا واضحا جليا، فأقوالهم على وجازتها واختصارها هي تكثيف لمعان متكاثرة وتستند إلى نصوص متعددة.

ولهذا السبب، كثرت الشروح لأقوالهم وكلماتهم، فكم للحكم العطائية من الشروح؟ بل كم للصلاة المشيشية من ذلك؟ وهي أصغر منها بكثير لأن حجمها لا يتعدى صفحة واحدة. ولا ننسى هنا ما يمكن أن يتضمنه هذا من الثراء اللغوي والإبداع المصطلحي والثروة المفاهيمية والإضافات القوية على مستوى الفهم والاستباط والتأويل.

هكذا إذن نكون أمام علم يشتمل على ميزات عديدة ويقدم خلاصة الدين ولبه وعصارته في أهم الميادين وأكثرها فائدة للإنسان ووجوده، مما يعد قطب رحى اهتمام الباحثين والدارسين والفلاسفة على مر العصور والأزمان، فلم يهتم هؤلاء بشيء أكثر من اهتمامهم بسعادة الإنسان وتوفير شروط أمنه وراحته وسلامته، ولا نتصور أن العلوم بجميع أصنافها ومراتبها إلا متوخية لهذا الهدف أو مساعدة على الوصول إليه، أي دائرة في محوره.

وإذا كان العلماء قد صنفوا العلوم باعتبار فائدتها ووظيفتها إلى علوم آلية وعلوم غائية من غير إلغاء لأهمية أي منها، فإن التّصوف لا يجوز أن يصنف إلا في خانة العلوم الغائية.

لذلك يمكن القول بأن التّصوف لا يمكن اعتباره فقط علما من العلوم الإنسانية وإنما واحدا من أهمها أو هو أهمها وأعظمها.

ونؤكد هذا بما قاله العلامة اليوسي رحمه الله عن التّصوف في سياق حديثه عن مراتب العلوم، وهو كلام دقيق ومنهجي يقول فيه: «وأما العلوم الإسلامية فمنها المقصود لذاته، وهو أصول الدين وفروعه وهي الفقه ومنه علم المواريث، والتّصوف، ومنه الوسيلة كعلم التفسير وعلم الحديث وكعلم الحساب وعلم التوقيت من علوم الأوائل، ومنه وسيلة الوسيلة كعلم القراءات وعلم الرسم وعلم العربية بأنواعه وعلم المنطق ونحوه»[9].

فإذا كان هذا هو مفهوم التّصوف وحقيقته من حيث هو علم يختص بالإنسان وآفاق سعادته ونجاحه، فإنه لابد من الإشارة إلى أنه كانت له مدارس شتى في مختلف الأمصار الإسلامية تمايزت مشاربها، وتعددت اتجاهاتها ومناهجها، فكان أن عرف التّصوف على غرار غيره من العلوم تيارات ورؤى متنوعة، أغنت مساره وأثرت عطاءه وفوائده. ومن هنا بات في حاجة ماسة إلى دراسات علمية رصينة -من قبيل ما نحن فيه الآن-لبحث قضاياه وإشكالاته، والعمل على نقدها وتقويمها، وتيسير سبل الإفادة منها على أساس استثمارها في موضوع الإنسان الذي كان ولا يزال إشكالية الباحثين، والمعضلة الكبرى لدى الفلاسفة والدارسين. ونختار من هذه المدارس المدرسة المغربية في التّصوف لاعتبارات كثيرة؛ لأجل درس خصائصها وتحديد مجالات البحث المطلوبة والمنتظرة بخصوصها.

---

9 - القانون في أحكام العلم، (ص. ص. 167 – 168).

خصائص التّصوف المغربي:

كانت للمغرب على الدوام بحكم طبيعته، وجملة من العوامل المختلفة، خصوصيات أثرت في العقل العلمي والإنتاج الفكري والحالة الثقافية المنبثقة عنه بشكل عام في سائر المجالات.

ويمكن القول بأن التميز والاختلاف والتفرد هو ما يطبع الإنتاج المغربي في مختلف المجالات العلمية، سواء تعلق الأمر بالتفسير أو الحديث أو الفقه أو علوم اللغة أو العلوم العقلية أو الفلسفية أو غيرها، ولسنا بحاجة هنا إلى أمثلة ولا إلى أدلة، إذ شهرة الأمر تغني عن ذلك.

ويمكننا أن نقدم على سبيل الإيجاز والإشارة بعضا من أهم هذه الخصائص، وهي:

أولا: انفتاح صوفية المغرب على الاهتمامات العلمية المختلفة ،وتعاطي العلوم الأخرى إلى جانب التّصوف، ولسنا نقصد بذلك العلوم الشرعية بحد ذاتها فذلك معروف عند الصّوفية في كل مكان بحيث لا يحصى كم كان فيهم من المحدثين والمفسرين وغير ذلك، وإنما نقصد العلوم الأخرى غير الشرعية، وخاصة ما يسمى اليوم بالعلوم الدقيقة، ولذلك نماذج كثيرة نمثل لها بالعلامة الكبير ابن البناء المراكشي أبي العباس (تـ 721 هـ) الذي جمع بين الإمامة في التّصوف والتبريز في علمي الفلك والرياضيات، قال عنه ابن خلدون: «شيخ المعقول والمنقول، والمبرّز في التّصوف علما وحالا»[10]، وقال في موضع آخر: «وكان إماما في علم النجامة وأحكامها، وما يتعلّق بها»[11].

ثانيا: الانفتاح على المجتمع وتوظيف التّصوف في عملية إصلاح أزمات المجتمع ومشاكل الناس المختلفة، فكان مشرب صوفية المغرب معاشرة الناس والكون معهم، دعوةً وجهاداً وطلباً للعلم وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر..

ثالثا: ربط التّصوف بمقام النبوة المحمدية، وهو ما اصطلحوا عليه بالحقيقة المحمدية، واعتبارها إحدى الوسائل الأساسية للعروج الصّوفي والتحقق بالمقامات الإيمانية، وأكبر دليل على ذلك الصلاة المشيشية لابن مشيش (تـ 625 هـ) التي لا تخرج في مضمونها عن ذلك، وقد ذاع صيتها في الآفاق لتميزها وفرادتها، ومن النماذج كذلك كتاب دلائل الخيرات للجزولي (تـ 870 هـ) فهو

---

10 - تاريخ ابن خلدون، (ج.7، ص. 520).

11 - نفس المصدر، (ج.7، ص. 527).

في نفس المهيع والاتجاه.

ونتيجة لذلك وقع عند المغاربة تعميم قراءة الشفا للقاضي عياض (ت 544 هـ) على مدار السنة بإدارة صوفية محضة.

رابعا: التنوع الصّوفي وتعدد الاتجاهات فيه في المغرب، بحيث وجد التّصوف العرفاني والتّصوف الأخلاقي التنظيري والتّصوف السلوكي والعملي، وذلك في ظل حركية تاريخية أتاحت وجود نماذج متعددة وتيارات مختلفة دالة على مستوى التطور والتنوع الذي عرفه المغرب في هذا المجال.

خامسا: قوة التأثير والحضور، إلى درجة أن الصّوفية كانوا وراء تأسيس بعض الدول في المغرب كالسعدية مثلا.

فهذا قليل من كثير من الخصائص التي للتصوف المغربي، والتي من شأنها أن تحفزنا كباحثين إلى الانكباب على هذا التراث الثري بالبحث والدراسة على النحو الذي ذكرناه آنفا، قياما بالواجب العلمي الذي من المفترض أن يحسنه أهل المغرب أكثر، لأسباب لا تخفى على عموم الباحثين والدارسين.

فما هي قضايا البحث المطلوبة في هذا المجال؟

نعرض فيما يلي جملة من الاقتراحات المتعلقة بالأبحاث والدراسات المطلوبة حول التّصوف في المغرب، تم الاشتغال عليها لفترة، ووقع استخراجها اعتمادا على نتائج التدريس والبحث والتأمل، مع الإفادة من جهود بعض الدارسين الجادة في الموضوع.

وأملنا أن يشكل ذلك قاعدة انطلاق قوية لعمل أكاديمي منهجي رصين، تسير به الدراسات في هذا المجال في طريقها الصحيح، ويتألق على أساسه البحث انطلاقا من هذه الفضاءات.

وهذه الموضوعات هي ما يأتي:

1 - بحث التأريخ الدقيق للتصوف في المغرب، وتشخيص أطواره ومراحله، وتحديد أعلامه ورموزه، وتمييز مراتبهم ودرجاتهم في الإسهام والعطاء، ورصد مراحل التألق والازدهار ومقابلها من خلال كل ذلك.

2 - درس الخطاب الصّوفي في المغرب وبحث محدداته المتنوعة على المستوى الاصطلاحي

والمعرفي معا.

3 – العمل على صياغة الصورة النسقية للتصوف المغربي، واستجماع مكوناتها وعناصرها.

4 – إخضاع القضايا التي وقع الاهتمام بها لدى صوفية المغرب للتحليل والنقد والدراسة، وذلك بعد حصرها وتحديدها، وما وقع في ذلك من تطور.

5 – بحث مستويات التفكير عند صوفية المغرب مقارنة بمثلها عند صوفية المشرق.

6 – تقويم العطاء والإنتاج الذي أسهم به المغاربة في التّصوف مقارنة بما قدمه صوفية المشرق في مختلف القضايا والمسائل.

7 - بحث التأثر والتأثير بين المغرب والمشرق في المفاهيم الصّوفية، ورصد أصداء التّصوف المغربي في المشرق.

8 – دراسة آثار التّصوف المغربي في محيطه، وبحث أنواع ومستويات التفاعل بين التّصوف والمجتمع.

9 – بحث آفاق الاستثمار الممكنة في مجال البحث في العلوم الإنسانية لدراسات المغاربة في التّصوف.

10 – بحث الآفاق نفسها على مستوى قراءة صوفية المغرب للنصوص وعملية الاستنباط، والإفادة من منهجهم في التأويل وحدود تفعيل مبدأ طلاقة النص وخلوده، وكيفية تعاملهم مع إشكالية العلاقة بين الظاهر والباطن ،وغيرها من الإشكاليات المحورية في الفكر الصّوفي.

وأكيد أنه لا يزال هناك الكثير من القضايا البحثية والإشكاليات المعرفية في التّصوف المغربي مما يستوجب الدرس والعناية، ولكننا نكتفي بهذا القدر اعتمادا على نباهة الباحثين وقدرتهم على استخراج المتبقي سواء أكان من قبيل ما ذكر وصنفه، أو مما سوى ذلك.

ولا يحتاج هنا إلى التذكير بأن الأمر يقتضي اشتغال فرق قوية ومتمكنة، ثم التنسيق بين أعمالها، صونا للطاقات واستثمارا للجهود، في ظل خطط معقلنة ومدروسة بكل عناية.

والله ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.